نداء للشياطين

باسل طلوزي

أرجّح أن ثمّة صدمة أخرى يعاني منها دونالد ترامب، لا تقل فداحةً عن صدمته بخسارة الانتخابات، وتتعلّق هذه المرة بخسارته «ملائكته» التي أخفقت مستشارته الروحية، باولا وايت، في جلبها، ولو مخفورة، من مجاهل أفريقيا وأميركا اللاتينية لتحقق له الفوز في صناديق الاقتراع، وتصدّ عنه «شياطين الشر» التي انتصرت على قوى الخير الممثّلة بترامب ورهطه.

يتعيّن أن أعترف، أولًا، بأنني فوجئت بوظيفة «المستشار الروحي»، المدرجة في جدول وظائف دونالد ترامب، والتي تذكّر بالكهانة والعرافة في مفهومنا، على الرغم من إدراكي أن مثل هذه الاستشارات مسبوقة لدى زعماء وقادة آخرين، ممّن كانوا يلجأون إلى استشارة العرّافات والراجمين بالغيب، عندما يحزبهم أمر في شؤون حكمهم وحروبهم، ومنهم قادة من عصرنا الحديث، المولع بـ«العلم» و«الإحصاء» و«استطلاعات الرأي»، والأبعد ما يكون عن الإيمان بالخرافات والأساطير، وهو ما ينسف صورتنا النمطية عن العقل الغربي، عمومًا، والذي يزعم التجرّد والتحلل من الغيبيات، والانحياز للحقائق المنظورة والأرقام فقط، بدليل أن رئيس أكبر دولة علمانية وأقواها في العالم، يؤمن بهذه الخرافات، بل ويستحدث منصبًا خاصًا لها.

ربّ زاعم بأن مثل هذه المناصب صوريّة، ولا امتداد لها في القرار السياسي الأميركي، أو في قوانين البلد وتشريعاته، وبأن الفصل يظل قائمًا بين الدين والسياسة، غير أن ثمّة وقائع تنفي هذا الزعم، خصوصًا إذا تذكّرنا أن معظم رؤساء أميركا الجدد ينتمون إلى الكنيسة الإنجيلية، وتحرّكهم دوافع غيبية ودينية (فوق عقلية)؛ لتحقيق غايات هذه الكنيسة، وفي مقدمتها، بالطبع، تمكين إسرائيل وإعادة كل يهود العالم إليها، ورفض التنازل عن أي شبر منها لغير اليهود، باعتبار ذلك شرطًا لعودة المسيح، فهل يصدُر مثل هذا الاعتقاد إلا عن عقلٍ مفرطٍ في غيبيّته وخرافاته؟

عمومًا، تظل صدمتنا وصدمة ترامب قائمة حيالَ مستشارته الروحية. ومن حقنا أن نتساءل: لماذا خذلته «ملائكته»، ولم تهبّ لنجدته في أحرج مواقفه المصيرية وأدقّها، على الرغم من أن باولا وايت أفرطت في استدعائها جميعًا، وبالاسم، وأفردت لها صلاة خاصة على شاشات الفضائيات، وكانت تناديها بحماسة مهولة، لكنها لم تستجب؟ الواقع، ثمّة تسريباتٌ إخبارية ماكرة، حاولت أن توضح سبب الخذلان، فمنها من صبّ اللوم على المستشارة وايت نفسها، لأنها أخطأت بتوجيه الدعوة إلى ملائكة أفريقيا وأميركا الجنوبية، تحديدًا؛ وقيل في ذلك: «كيف تطلب المستشارة العون من ملائكة بلادٍ تحتاج إلى العون أساسًا، أليس أدعى بهؤلاء الملائكة «الطيبين»، أن يسدّوا رمق جياع أفريقيا وجمهوريات الموز التي لم تعد ترى من الموز إلا قشوره، بدل أن تهدر مساعيها على ترف انتخابات المتخمين في الولايات المتحدة؟ بل ذهب بعضهم إلى أبعد من ذلك، حين قال إن الملائكة أبدت غضبًا شديدًا من هذه الصلافة الأميركية التي كانت سببًا رئيسيًا في مجاعات أفريقيا، بعد أن أسهمت، إلى جانب أخواتها في أوروبا، في نهب مواردها، وإبقائها رهنًا للتبعية والحروب والتجهيل، منذ الاستعمار إلى الاستغلال، وهو عين ما يحدث أيضًا في دول أميركا اللاتينية التي لم تسلم أي واحدةٍ منها من شرور أميركا وتدخلاتها السافرة، عسكريًا واقتصاديًا، في شؤونها، من تشيلي التي عبثت بحرّيتها وخيارات شعبها، ونصّبت عليها واحدًا من أشرس طغاة العالم الثالث، بينوشيه، مرورًا ببنما التي غزتها غزوًا مباشرًا وأطاحت نظامها، إلى غواتيمالا التي حاربت ديمقراطيتها الوليدة، وأبرمت صفقة أسلحة «إيران غيت» الطافحة برائحة الماريغوانا؛ لمساعدة عصابات الكونترا، عدا المكسيك وغيرها الكثير. لذلك كله، تجاهلت الملائكة توسّلات وايت، وآثرت أن تستأنف مساعيها في رتق الجراح التي أحدثتها أميركا في جلود الأفارقة واللاتينيين، وفق الأنباء غير الرسمية طبعاً. غير أن أغرب المعلومات المسرّبة تقول إن ثمّة خطأً استراتيجيًا اقترفته وايت من الأساس، عندما وجّهت الدعوة إلى «الملائكة»، في حين كان ينبغي أن توجّهها إلى «الشياطين».

عن بومبيو الصهيوني

خليل العناني

زار وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، إسرائيل، في الأسبوع الماضي، ولعلها تكون زيارته الأخيرة لها قبل رحيل إدارة الرئيس دونالد ترامب. لذا لم يفوّت الفرصة كي يضع بصمته عليها، ويقدّم لإسرائيل ما لم يقدّمه أي وزير خارجية أميركي قبله. فقد زار بومبيو مستوطنة شاعر بنيامين في الضفة الغربية، ومصنعا لإنتاج النبيذ فيها، في سابقة هي الأولى من نوعها في تاريخ الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وكذلك في تاريخ العلاقة بين واشنطن وتل أبيب، فلم يقم أي وزير خارجية أميركي من قبل بزيارة المستوطنات الإسرائيلية. كذلك زار بومبيو هضبة الجولان المحتلة، وهي أيضا الزيارة الأولى لوزير خارجية أميركي للهضبة المحتلة منذ عام 1967. ولم تتوقف هدايا بومبيو لإسرائيل عند هذه الزيارات، بل طالب بومبيو بالتعامل مع السلع والبضائع التي تُنتج في الضفة الغربية باعتبارها منتجات إسرائيلية، وطالب بوضع شعار «صُنع في إسرائيل» عليها، في انتهاك غير مسبوق، ليس فقط للقانون الدولي الذي يعتبر المستوطنات الإسرائيلية غير شرعية، ولكن أيضا لقرارات الإدارات الأميركية السابقة التي رفضت الأمر، واعتبرته انتهاكاً للقانون الدولي. الأكثر منذ ذلك، إعلان بومبيو المثير للجدل باعتبار حركة مقاطعة إسرائيل (BDS) معادية للسامية، وذلك من أجل وقف نشاطها ودعمها الدولي المتزايد.

واقع الأمر أن ما قدّمه بومبيو لإسرائيل ليس فقط خلال زيارته هذه لها، ولكنه، منذ توليه وزارة الخارجية الأميركية قبل أكثر من عامين ونصف العام، يتجاوز دوره وزير خارجية أجنبيا، إلى الدرجة التي يمكن أن نعتبره وزير خارجية الاحتلال الإسرائيلي وليس أميركا، فالرجل يبدو حريصاً على تحقيق مصالح تل أبيب أكثر من مصالح بلاده. ولا تُنسى زياراته المكوكية خلال الشهور الثلاثة الماضية للتعجيل بالتطبيع بين إسرائيل وكل من الإمارات والبحرين والسودان. وهو ما يثير السؤال: لماذا يفعل بومبيو هذا كله؟ وهل الأمر يحمل دلالات عقائدية أم سياسية؟ وهو سؤال يدفع إلى التنقيب قليلاً في تاريخ بومبيو، فالرجل إنجيلي متدين، ينتمي لتيار المسيحية الصهيونية الذي يؤمن بضرورة دعم إسرائيل من أجل تحقيق النبوءة الدينية (أرمجيدون). وقد اعتبر، في حوار له، في إحدى زياراته إسرائيل عام 2019، أن ترامب هو مبعوث العناية الإلهية من أجل حماية إسرائيل ودعمها! ولا يتوقف بومبيو عن استحضار عقيدته والتزامه الديني في مناسباتٍ كثيرة، بما فيها نشاطه السياسي والدبلوماسي. بل يعتبر ذلك مصدر فخر واعتزاز. وقد قال، في أحد الحوارات مع صحيفة نيويورك تايمز، إن الإنجيل يخبره بكل ما يجب فعله. وعلى عكس ما يقول بعضهم عن علمانية السياسة الخارجية الأميركية، يؤكد سلوك بومبيو، وتصريحاته المختلفة فيما يتعلق بدور الدين وتأثيره في قراراته وسياساته، عكس ذلك. أما اللافت فهو تعصب بومبيو وكراهيته تجاه المسلمين، خصوصا مسلمي أميركا والتشكيك في ولائهم للبلاد.

وسياسياً، يستخدم بومبيو إيمانه المسيحي، ودعمه اللامحدود لإسرائيل، من أجل إرضاء القاعدة الإنجيلية الأميركية، وهي قاعدة تصويتية مهمة لأي شخص يطمح إلى الوصول إلى البيت الأبيض. وقد صوّتت بكثافة لترامب في انتخابات عامي 2016 و2020. وهذا تحديداً ما يسعى إليه بومبيو، حيث تتحدث تقارير إخبارية عديدة عن رغبته في الترشّح للانتخابات الرئاسية في عام 2024 عن الحزب الجمهوري. وهو يدرك جيداً أنه لا يمكن الحصول على دعم القاعدة المسيحية الإنجيلية من دون إظهار دعمه اللامحدود لإسرائيل، ولو على حساب ليس فقط الفلسطينيين، ولكن على حساب مصالح أميركا، وهذا هو الأخطر.

وحقيقة الأمر، لم يحدث أن تصرّف وزير خارجية أميركي بالطريقة التي يتصرّف بها بومبيو تجاه إسرائيل، فالرجل لا يخفي إعجابه ودعمه لها. بل لا يخجل من أن يخلط الديني بالسياسي في تصريحاته وأنشطته الدبلوماسية. وعلى ما يبدو، كان تعيين ترامب بالأساس لهذا السبب، فترامب لا يتوقف عن استخدام كل الأساليب من أجل الحصول على دعم الإنجيليين واليمين الديني المتشدّد في أميركا. أما المدهش فهو دعم هؤلاء لترامب، على الرغم من سلوكه الشخصي المشين، سواء مغامراته النسوية أو أكاذيبه السياسية أو فساده المالي والاقتصادي وتهرّبه الضريبي. لذا إذا حدث ووصل بومبيو إلى السلطة، في 2024 أو بعدها، فسوف نكون أمام نكبة جديدة أسوأ بمراحل من نكبة ترامب وكوارثه في السنوات الأربع الماضية.

(كاتب وأكاديمي مصري)

كاظم الغيظ في سبيل الانتخابات

عمار السواد

يبدو أنّ رئيس الوزراء العراقي، مصطفى الكاظمي، أراد أنْ يجعل لاسمه نموذجاً في الواقع، ونصيباً مِن مقولة العرب «لكل امرئ مِن اسمه نصيب»، حين حذر المليشيات العابثة في بلاد ما بين النهرين مِن «الحليم إذا غضب». كأنه ساعٍ إلى مراقصة سحر الكلمات والتلاعب بها. ولكن محيطه، بمدوّنيه وفنانيه ونقاده، لم يتقبل سعيه فواجهه ساخراً. هم لم يأخذوا الأمر أخذا جدّياً، بل رأوه مزحة. مثلاً، رسم أحدهم كاريكاتيراً فيه رجلان، أحدهما الكاظمي مرتدياً قبعة أحيانا وواقفاً أمام آخر سمّي حليم، ليطلب مِن «حليم» ألا يغضب.

يبدو أنّ رئيس الحكومة العراقية حرّك ذاكرة صناعة النكتة السياسية، إذ عاد بعد أيام مِن «الحليم» قائلاً لصحيفة الغارديان، في زيارته أخيرا بريطانيا، إنه يواجه مخاطر المليشيات كعازف ناي للأفاعي، يراقصها ليبقيها تحت تأثير العزف. أضحكَ كثيرين مجدّداً، وبات العزف للأفاعي والناي والرقص مع الحيّات مدعاة السخرية أو الشفقة.

تاريخ النكتة السياسية في العراق مرتبط طبعاً بمرحلة ما قبل العام 2003. مثلاً، عزت الدوري، زعيم حزب البعث العراقي الذي مات قبل أيام، كان مِن أكثر الأشخاص إثارة للمزحة والنكتة في البلاد. وبعد ذلك، يعد ثاني رؤساء وزراء ما بعد 2003، إبراهيم الجعفري، الأكثر مثارا للسخرية في أوساط المشتغلين بالنكتة، كتاباً كانوا أم فنانين أم غير مشتغلين بالعمل الثقافي. خطاباته المقعرة سياسياً، وكأنها ألغاز من الكلمات أو مجهولٌ غير مفهوم من الأفكار، هي الأكثر إثارة للنكتة والمرح السياسي منذ تأسيس الدولة العراقية.

سجل مصطفى الكاظمي، في فترة قياسية، اسمه في تاريخ النكتة السياسية في العراق. رئيس الوزراء المحاط بمستشارين من الأوساط الصحافية والثقافية أكثر مما حصل مع أي حاكم عراقي، والمفترض أنه عارفٌ بشؤون الكلام وطريقته، كونه مرّ بتجربة عمل صحافي، يتصرّف بطريقة عاجزة تماماً عن إيجاد خطاب مُقنِع، أو على الأقل ينطوي على رؤيةٍ جادّة. وهو في فترة قياسية يفقد التعاطف، على الرغم من أنه بين القلائل الذين حصلوا عليه بحكم الظروف، وبحكم إيمان كثيرين بأنه وجه غير موال لولاية الفقيه الإيرانية. وقد تحوّل التعاطف لدى شريحة غير صغيرة إلى شفقة، ولدى أخرى إلى اتهامٍ بالمحاباة أو الخوف أو فقدان الجدارة.

غير أنّ للكاظمي وجهاً آخر. هناك محطاتٌ في مساره تستدعي التعامل معه بما هو أكثر مِن الاستسهال. شخصٌ لم يكن أبداً مثار اهتمام سياسي، ظلّ حضوره باهتاً حتى في أكثر الأوقات بروزاً وظهوراً، وفجأة استطاع أنْ يصبح رئيس جهاز المخابرات. بدون تاريخ أمني، وبلا مكانة في الصفوف المتقدمة للقوى السياسية النافذة، نجح في استثمار علاقته ببرهم صالح ومصاهرته أحد شخصيات حزب الدعوة الاقتصادية، وعمل أخوه مستشاراً لرئيس الحكومة الأسبق، حيدر العبادي، قافزاً من كونه صحافياً إلى رئاسة أحد أكثر الأجهزة الأمنية حساسية. لذا، هناك ما هو أبعد من كونه مجرّد مثير للسخرية أو الشفقة. ثم أصبح، في لحظة عراقية منتفضة، رئيساً للوزراء. المفارقة أنه أفلح في إقناع حلفاء طهران في بغداد بدعمه، مع أنه مصنّف على حلفاء واشنطن. وأكثر مِن ذلك، زعيم الحشد الشعبي، هادي العامري، كان أحد عرّابي تسميته للمنصب. صحيحٌ أنّ التوقيت بدا معقداً وأعطاه درجة من المقبولية، لم يكن ليحظى بها لولا ذلك، بفعل المظاهرات، وأيضا لمخاوف حلفاء إيران مِن مرشحين، أمثال عدنان الزرفي، لرئاسة الحكومة، إلا أنّ هذا لا يمنع النظر بكثير من التأمل إلى مسار الكاظمي، الصاعد بسرعة كبيرة إلى أعلى المناصب.

وخلال حوالي ستة شهور من رئاسته الحكومة، إلى جانب ما أظهر مِن ضعف أو إثارة للتهكم، يظهر أيضا رغبة صريحة بالمحافظة على العلاقات اللازمة للبقاء في واجهة المشهد، والحصول على فرص العودة إليه عبر الانتخابات، أو عبر التحالفات المستقبلية. بمعنى آخر، جاء الضعف الذي أبداه الكاظمي جرّاء محاولته الحفاظ على المسافة الضرورية لحماية مستقبله سياسيا لا يريد خسارة كُرَاته، ويريد إبقاء قدميه في أكثر مِن مكان. وبتعبير ثالث، ليس هدف الكاظمي تسيير الحياة الاجتماعية والسياسية بما ينسجم مع مرحلة ما بعد الحركة الاحتجاجية منذ أكتوبر/ تشرين الأول من العام الماضي.

> سجل مصطفى الكاظمي، في فترة قياسية، اسمه في تاريخ النكتة السياسية في العراق

أبداً هو لم يتصرف بموجب كونه وليد لحظةٍ منتفِضة، إنما انتهج ما يعاكسها، مسوِّفا ولا مباليا الوعود، لا يختلف في هذا وذلك عن سلفه عادل عبد المهدي. ما يربو إليه الحصول على جواز عبور بين كبار العملية السياسية في مستقبلها، وتحديداً في الانتخابات.

ومن جانب آخر، الرجل، نوعا ما، نسخة عن رئيس الوزراء الأسبق، حيدر العبادي، وتحديداً عام 2015، عندما أراد الاستفادة مِن الحركة الاحتجاجية ذلك العام، فقدّم ما عُرفت بحزمة الإصلاحات، لكنه لم يذهب إلى أبعد. وأيضا لم يتطوّر الكاظمي تطوراً يشبه زمن الحركة الاحتجاجية الأقوى في تاريخ العراق. بل المستشارون المحيطون به، وبعضهم ممن يُعَدون متنورين أو مدافعين عن التحولات الضرورية بعيداً عن سياسة القمع والتسويف والفساد، يكرّرون الأنساق نفسها مِن خطاب السلف. خطاب تخوين واتهام وإشارة بالبطش محاطة بمكياج النيات الحسنة ما يزال سائداً.

لقد اعتدت الآلة العسكرية والأمنية التابعة للحكومة، بعد وصول الكاظمي إلى رئاسة الوزراء، على المتظاهرين مرارا، على الرغم من أنّ زخم المظاهرات في عهده تراجع إلى مستوياتٍ متدنية جدا عما كانت عليه زمن سلفه. وجديد الاعتداءات في الذكرى السنوية الأولى للموجة الثانية من حركة تشرين الاحتجاجية. أزيلت الخيام، وفي بعض المدن، مثل البصرة، فُتحت الطرق المغلقة بقوة لم يفلح في استخدامها مَن سبقه.

هي النرجسية نفسها التي طبعت سادة المنطقة الخضراء في بغداد جاعلة إياهم عاجزين عن فهم الناس، الوعي بمجتمعهم، التعامل باحترام مع شعبهم .. لم يمتلك أي من السياسيين العراقيين، عقودا من السنين، عينيْن، تنظر إحداهما إلى الشركاء أو المعارضين، والأخرى إلى المجتمع. كانتا موجهتين إلى الخارج مِن جهة وإلى السياسيين، شركاء ومعارضين، من جهة أخرى. أما الشارع فمنسيٌّ، حتى لو كان هناك صندوق اقتراع أو انتفاضة. والسبب الأساسي أنهم لا يحترمون مجتمعهم، مهما تغنوا بشعبهم. هؤلاء يحتقرون العراقيين في ذروة انتفاضة العراقيين.

امتلك مصطفى الكاظمي فرصة جبارة ليستثمر لحظته، ما دام أعطى لنفسه الحق بأنْ يكون في واجهة المشهد، من دون رغبة بإرضاء الجميع كبائع يسوّق بضاعة باتت مُزجاة. الفرصة تمثلت بالذهاب بعيداً في احترام شعبٍ قدّم مئات الأضاحي من أجل التغيير، وأنْ يكون صورة عنه، لا أن يصبح مجرّد امتداد لعرّابَيْه: حيدر العبادي وبرهم صالح.

(كاتب وإعلامي عراقي)

كاريكاتير فهد

ماذا تريد الإمارات من تونس؟

سمير حمدي

مرّة أخرى، تتخذ الإمارات قرارا بمنع التأشيرات عن التونسيين. وعلى الرغم من أن الجهات الرسمية التونسية تجاهلت التعليق على الخبر، إلا أن رئيس لجنة النقل الجوي في الجامعة التونسية لوكالات الأسفار أفاد، في تصريح لوسائل إعلام محلية، بأن الإمارات قرّرت منع التأشيرة عن فئة واسعة من التونسيين، واوضح أن القرار يستثني التونسيين المقيمين في الإمارات والذين يتجاوز عمر الواحد منهم الستين عاما.

ليس في قرار أبوظبي هذا أدنى مفاجأة، فقد اعتاد النظام السياسي هناك على اتخاذ مواقف مماثلة تستهدف المواطنين التونسيين منذ سنة 2011 وسقوط نظام زين العابدين بن علي. وترتبط هذه المواقف عادة بأحداث سياسية تونسية تثير حفيظة السلطات الإماراتية، على الرغم من أن لا احد يستهدف الإمارات في السياسة الرسمية التونسية. ففي سنة 2011 وبعد انتخابات أكتوبر/ تشرين الأول من ذلك العام، اتخذت الإمارات إجراءاتٍ مماثلة ضمن ما اعتبره بعضهم رفضا إماراتيا لمخرجات الانتخابات التونسية التي أفرزت صعود قوى سياسية، مثل حركة النهضة، ووصول المنصف المرزوقي إلى منصب رئاسة الجمهورية. فقد جعل النظام الإماراتي من نفسه خصما للثورة التونسية منذ بداية فعالياتها، عبر التغطيات الإعلامية المنحازة، وصولا إلى نوع من القطيعة السياسية من طرف واحد، وَرفض تقديم أدنى دعم مالي أو اقتصادي لتونس.

تترافق المواقف الإماراتية ذات المزاج المتقلب من المشهد التونسي في كل مرة مع توجهاتها الساعية إلى إخضاع تونس، وإدخالها ضمن حظيرة الدول التابعة لها، وبشكل فج يثير السخرية أحيانا، والاشمئزاز أحيانا أخرى. فإثر انتخابات سنة 2014، كانت الإمارات تراهن على الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي، وتصورت أن في وسعها التلاعب به وبتوجهاته. ولهذا كانت صدمة صانع القرار الإماراتي حادّة، كما عبرت عنها في حينها وجوه قريبة من دائرة ولي عهد أبوظبي، محمد بن زايد، عندما اختار السبسي سياسة التوافق ونهج التعايش السياسي، عبر تشكيل تحالف حكومي واسع، كانت حركة النهضة من المشاركين فيه، وهو الأمر الذي أدى إلى اندلاع أزمة دبلوماسية بين البلدين، بعد قرارات مفاجئة سنتي 2015 و2016، بمنع التونسيين من السفر إلى الإمارات، وصولا إلى القرار الصادر في شهر ديسمبر/ كانون الأول 2017، بعدم منح التأشيرة للتونسيات تحديدا، ما أثار حينها موجة من التنديد في الشارع التونسي.

هذه المرّة، جاء قرار الإمارات بعدم منح تأشيرات السفر للتونسيين يوم 17 نوفمبر/ تشرين الثاني الحالي، أي مباشرة بعد انتهاء زيارة الرئيس التونسي، قيس سعيد، إلى قطر، والتي تواصلت ثلاثة أيام، ما يعني أن القرار رد فعل إماراتي على الزيارة. وعلى الرغم من أن جهات قريبة من رئاسة الجمهورية حاولت التخفيف من وقع القرار، إلا أن أي متابع موضوعي يدرك الصلة المباشرة بينه وبين زيارة الرئيس الدوحة.

ويظل السؤال دائما: ماذا تريد الإمارات من تونس؟ لا تتطلب الإجابة عن السؤال فلسفة سياسية، ولا مقاربة فكرية، فنحن لسنا بصدد الحديث عن سياسة دولة عظمى ذات مؤسسات، وإنما يتعلق الأمر بدولة الإمارات التي تخضع لقرارات مزاجية يُصدرها صاحب السلطة. ومن جانب آخر، اختارت الإمارات الانحياز للقوى المضادة للثورات العربية، وهي تعتبر تونس أساس «الخطيئة العربية» المتمثلة في المطالبة بالديمقراطية والحرية والتعدّدية السياسية، وهذه في أعراف دول الاستبداد العربي بدع لا يمكن السكوت عليها. ومن هنا، كان العمل الإماراتي على إفشال المسار الديمقراطي التونسي، مثلما فعلت في ليبيا عبر دعم مليشيات اللواء المتمرّد خليفة حفتر، وبدعم الانقلاب العسكري في مصر. ولكنها تشعر بالفشل إزاء المشهد التونسي، حيث المسار الديمقراطي ما يزال قائما، والمواطن هو الذي يختار من يحكمه. وبالنظر إلى فشل الأسلوب المفضل لدى النظام الإماراتي الذي يعتمد الدفع إلى الفوضى، وصولا إلى قلب النظام السياسي، انتقلت استراتيجيتها المعلنة في تونس إلى محاولة استخدام الديمقراطية ذاتها للانقلاب عليها، عبر تمويل أحزاب سياسية وجمعيات وقنوات إعلامية تسعى إلى تقويض المشهد الديمقراطي التونسي.

ما يجهله صانع القرار الإماراتي أن الديمقراطية في تونس أصبحت أكثر قدرةً على التأقلم، وأن الذين تدعمهم لن يتمكّنوا من حكم البلد مهما فعلوا، لأن النظام السياسي والانتخابي التونسي والبنية الدستورية القائم عليها هي من التعقيد، بحيث تمنع أي طرفٍ من التغول السياسي، أو من الانقلاب على النظام الجمهوري الذي يتأسّس على الحرية والتعددية.

> الذين تدعمهم الإمارات لن يتمكّنوا من حكم تونس مهما فعلوا

(كاتب تونسي)

السلطة الفلسطينية والنصر المهزوم

لميس أندوني

يتجاوز إعلان السلطة الفلسطينية النصر، بعد إعادتها «العلاقات» مع القوة الإسرائيلية المحتلة، الغرابة، إلى حد إهانة المشاعر والاستهانة بالعقول، لكن الأدهى هو عمق الوهم الرسمي الفلسطيني الأسير لعملية سلام كاذبة، على الرغم من النهب الإسرائيلي الممنهج للأراضي الفلسطينية، ومن استباحة مستمرة لحقوق الإنسان الفلسطيني وكرامته.

مشهد رئيس الوزراء الفلسطيني، محمد اشتيه، وهو يلوح بالرسالة الرسمية الإسرائيلية بالتزام دولة الاحتلال بالاتفاقيات الموقعة محزن جداً، وأضاف فرح وزير الشؤون المدنية الفلسطينية، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، حسين الشيخ، «بالانتصار» الفلسطيني سوريالية غير قابلة للتصديق. لا أشكك هنا بصدقية سعادة كل منهما، لكن عمق الوهم يجعل ذلك كله مرعبا في أبعاده وتداعياته.

مصدر الاحتفال المعلن اعتقاد يسود قيادات فلسطينية عليا أن «صفقة القرن» التي وضعها الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، لتصفية القضية الفلسطينية، اختفت من الوجود، وأنه تم سحب خطة ضم أجزاء من الضفة الغربية إلى إسرائيل، وكذا التزام الرسالة الإسرائيلية بالاتفاقات الموقعة، ويسمي الوزير الفلسطيني السابق، غسان الخطيب، هذه الأمور الثلاثة أسبابا ظاهرة لعودة السلطة إلى العلاقات والاتصالات مع إسرائيل، وإن كانت غير دقيقة أو غير واقعية. ولكن سياق التفاؤل المبالغ به هو فوز المرشح الديمقراطي جوزيف بايدن برئاسة الولايات المتحدة، وانتهاء عهد ترامب، ولا شك أن هذا يخفف من الضغوط على الشعب الفلسطيني، ولو مؤقتا، مع احتمال استئناف الولايات المتحدة دعمها المالي ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» وإعادتها فتح مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، وهي رسالة مهمة إلى الكونغرس، ولكنها لا تصل إلى تأييد حقوق الشعب الفلسطيني أو استقلاله.

عودة أميركا إلى سياستها «التقليدية» في عهد الرئيس المنتخب، جوزيف بايدن، لن تجعلها صديقة للشعب الفلسطيني، فالانحياز الأميركي السافر للمشروع الصهيوني لم يبدأ في عهد ترامب، ولن ينتهي في عهد بايدن، وخصوصا أن الأخير سوف يبني على اتفاقيات التطبيع بين إسرائيل وكل من الإمارات والبحرين، وعلى كل الاتفاقيات والترتيبات مع دول عربية، ما يبقي الفلسطينيين في عزلةٍ خاصة، بعد تبني الدولتين المذكورتين الرواية الرسمية الإسرائيلية، بشكل غير مسبوق في أيٍّ من أشكال التطبيع المدانة بين أنظمة عربية وإسرائيل.

نعم، عانت السلطة الفلسطينية من أزمة مالية خانقة منذ إعلانها في مايو/ أيار الماضي وقفها التنسيق مع إسرائيل، احتجاجاً على خطة ضم أجزاء من الضفة الغربية إلى دولة الاحتلال التي ردّت بحجز تحويل ما تصادره من ضرائب شهريا إلى الحكومة الفلسطينية، ما جعل الأخيرة تضطرّ إلى خصم 50% من رواتب كوادر السلطة ومؤسساتها، إضافة الى أن الاتفاقيات، كما يذكّرنا غسان الخطيب، تسمح باحتجاز الأموال ستة أشهر، أي إلى نهاية شهر نوفمبر/ تشرين الثاني الحالي، وبعد ذلك يتم وضعها في حساب إسرائيلي خاص، يجعل عملية استعادتها طويلة وبالغة التعقيد.

من دون التقليل من الأزمة المالية وخوف السلطة من انهيار كامل، ومن ضيق الفلسطينيين الشديد، إذا كان هذا هو السبب الحقيقي، لماذا لم تتشاور السلطة مع القيادات والخبراء الفلسطينيين، ولماذا اتخذت قرارها من دون علم حركة فتح والفصائل الفلسطينية؟ ولماذا لم يخطر ببال الرئيس محمود عباس أن يصارح، هو أو رئيس حكومته، الشعب الفلسطيني بالخيارات أو السيناريوهات المحتملة؟ فقرار إعادة التنسيق كان المفروض أن يكون فعلا مقاوما، وليس تكتيكا مدروسا لخدمة القضية الفلسطينية، وليس انتظارا لنتائج الانتخابات الأميركية؟ كل الدول تعمل لتهيئة نفسها لنتائج الانتخابات الرئاسية الأميركية، ولكن ذلك يكون في خدمة تصور استراتيجي، وليس في إطار تجديد الدور الوظيفي لأنظمة مهزومة. وليست هذه الأسئلة من قبيل السذاجة، لكن الخطوات الإسرائيلية التي سمح بها ترامب، من اعتراف بالقدس عاصمة إسرائيل، واعتبار المستوطنات قانونية وشرعية في قاموس السيادة الأميركية، أسست لواقع جديد يحتاج رؤية ثاقبة، فالوضع الحالي خطر حتى على السلطة الفلسطينية التي لا تهتم إلا باستمرارها وضمان دورها الوظيفي.

في ظل استمرار المشروع الصهيوني لا بد أن ينتهي دور السلطة، وترامب أعطى قوة هائلة لليمين الإسرائيلي المتطرّف في حلف غير مسبوق في شراسته بين إدارة أميركية يمينية واليمين الصهيوني. كما أن الرئيس المنتخب، بايدن، لا يعارض المشروع الصهيوني، وإنما يريد حلا «للعقدة الفلسطينية» التي تبقى مصدرا لعدم الاستقرار. وتجعل الاتفاقيات التطبيعية العربية الإسرائيلية المتسارعة العامل الفلسطيني أقلّ تأثيرا، إلا إذا تمسّكت القيادة الفلسطينية بالتزام حقيقي بالحقوق الفلسطينية، لأن ذلك يضعف صمود الشعب الفلسطيني، ويساهم في إضعاف القضية في الوجدان العربي. ولذلك، فإن الاحتفالية الرسمية الفلسطينية غير المفهومة برسالة من مسؤول إسرائيلي تبعث رسالة سلبية، بل ضارّة، إلى الشعوب العربية والعالم، خصوصا إذا صحَ الحديث عن إعادة السفيرين الفلسطينيين إلى الإمارات والبحرين، وتاليا إلى أي دولة قد تلتحق بهما. كما أن هذه الاحتفالية تعطي انطباعا بأن صفقة القرن قد طارت، وأن خطة ضم الضفة لم تعد على الطاولة، الأمر الذي يضلل كل مناصري القضية الفلسطينية، فإسرائيل ماضية في تطبيق جزء مهم من الصفقة، باستمرارها في مصادرة الأراضي وتوسيع المستوطنات، أي رسم خريطة الأجزاء التي تنوي إسرائيل ضمها على الأرض، وليس فقط في مخطّطات المشروع الصهيوني.

> الانحياز الأميركي السافر للمشروع الصهيوني لم يبدأ في عهد ترامب، ولن ينتهي في عهد بايدن

بدأت إسرائيل، في الأسبوع الماضي، وخلال إعلانات الانتصار الفلسطينية، بناء ألفي وحدة سكنية قرب مستعمرة على أراضي جبل أبو غنيم المصادرة، لعزل مدينة بيت لحم عن القدس، وبناء وحدات سكنية للمستوطنين داخل القدس، لربطها بواحدة من أكبر المستوطنات تمهيدا لعملية الضم التي تصبح، في حالة عدم تنفيذها في المستقبل القريب، من الحقائق على الأرض، ولن تعارضها أي إدارة أميركية مقبلة. عن أي التزام بالاتفاقيات الموقعة تتحدث الرسالة الإسرائيلية التي أعلنت فيها اقتراب تحويل أموال المقاصة الفلسطينية إلى السلطة؟ حتى اتفاقيات أوسلو وما تبعها، وعلى الرغم من كل مصائبها، تلزم الطرفين بعدم اتخاذ إجراءات تغير من الوضع القائم على الأرض، وذلك يتضمن مصادرة الأراضي وإقامة المستوطنات وإن لم تشر إليها، لكن إسرائيل منذ عام 1993 لم تلتزم إلا بالجوانب التي تعزّز سيطرتها الأمنية والسياسية، وتجاهلت أي بنود تحدّ من قمعها وبطشها، ومن سرقة الأراضي وتدمير البيوت وتشريد سكانها، بغرض تغير الواقع على الأرض لصالح مشروعها.

لم تحاول الدول العربية الغنية خلال الأشهر الستة الماضية نجدة الشعب الفلسطيني، وهي أيضا ملومة على عدم نجدة السودان وأهله، وذلك لا يبرّر تطبيع السودان أو موقف السلطة، إلا أن هذه الدول تتحمل مسؤولية ترك شعوب عربية عرضة للابتزاز الأميركي - الصهيوني، فلم يتوقف تطبيق صفقة القرن، لأنها في النهاية صفقة مكملة للمشروع الصهيوني، وإدارة بايدن ستبطئ تسارع تصفية القضية الفلسطينية، ولن توقفه أو تنهيه. وذلك يعطي مساحة للتنفس، وليس للرضوخ لضغوط أوروبية وأميركية، بغرض إحياء «عملية السلام» التي شكلت غطاء لتنفيذ إسرائيل مشروعها الاستيطاني. لتتذكر السلطة أن الشعب الفلسطيني يبقى الرقم الصعب في المعادلة، فلا يحق لها المشاركة في إخضاعه وتطويعه، فما فعلته أخيرا تدمير للمعنويات لا يغتفر ولا يُنسى.

(كاتبة من الأردن)

لم تكن هناك مصالحة

حسام كنفاني

مع إعلان السلطة الفلسطينية استئناف التنسيق الأمني مع الاحتلال الإسرائيلي، ومن دون مقابل فعلي من قبل دولة الاحتلال أو الإدارة الأميركية، جرى الحديث أن الضحية الأولى لهذه العودة ستكون عملية المصالحة الفلسطينية، والتي يمكن القول إنها شهدت خلال الشهور الماضية، شكلياً على الأقل، خطوات غير مسبوقة كان هدفها محاولة مواجهة الهجمة على القضية الفلسطينية، سواء عبر الخطة الأميركية المسماة «صفقة القرن»، أو التوجه الإسرائيلي إلى ضم أجزاء من الضفة الغربية، أو القطار التطبيعي الذي تقوده دول عربية، والذي يصب مباشرة في صالح تصفية القضية الفلسطينية.

قد تكون فعلاً المصالحة ضحية القرار الذي اتخذته السلطة الفلسطينية، والذي لا يوجد تفسير حقيقي له سوى السعي إلى استعادة أموال الضرائب لدفع رواتب الموظفين وإرسال رسالة مبكرة إلى الإدارة الأميركية بـ«حسن نوايا» السلطة تجاه إسرائيل. تصريحات عديدة ظهرت بعد القرار من حركة «حماس» وغيرها من الفصائل، توحي فعلياً بأن عجلة المصالحة ستتوقف في الفترة المقبلة. لكن السؤال الذي يجب أن يطرح هنا يتمحور حول مدى الجدية التي كانت تسير بها جهود المصالحة، وما إذا كانت الخطوات التي اتخذت، أو على الأقل اللقاءات التي عقدت، كانت ستؤدي فعلياً إلى إنهاء الانقسام الفلسطيني.

لا يحتاج الأمر إلى الكثير من التفكير للإجابة، خصوصاً بالنسبة لمتابعي محاولات إنهاء الانقسام والممتدة منذ عام 2007 إلى اليوم. فكل ما حدث خلال الأشهر الماضية، والذي بدا أنه يصب في خانة تحقيق المصالحة الفلسطينية، وكل ما قيل في هذا الإطار بعد العديد من الاجتماعات، كان يوحي بأن هناك تعويماً للقضية، خصوصاً حين يجري الحديث عن اتفاقات من دون الإشارة إلى أي تفاصيل حولها. هذا ما حدث أخيراً في الاجتماع الذي عقد في القاهرة بين «فتح» و«حماس». فالإعلان الأولي بعد اللقاء الأخير جاء مشابهاً إلى حد كبير للبيانات التي صدرت سابقاً بعد اجتماعات عقدت أخيراً، على غرار اجتماع إسطنبول. بعد اجتماع القاهرة، خرج بيان (لم ينشره موقع «حماس» الرسمي)، يعلن عن تفاهمات حول عددٍ من النقاط الخلافية، إلا أنه لم يذكر تفاصيل هذه التفاهمات. وأصدرت حركتا «فتح» و«حماس» بياناً مقتضباً حمل صياغة دبلوماسية تبقي الباب مفتوحاً لاستئناف الحوارات لاحقاً، إذ لم يتم التطرق لطبيعة الملفات التي جرى التباحث فيها.

مثل هذه البيانات والإعلانات يمكن إسقاطها على كل اللقاءات التي جرت في الفترة الماضية، وهدفت إلى إنهاء الانقسام، بداية من اجتماع الأمناء العامين للفصائل الفلسطينية، والذي عقد في سبتمبر/أيلول الماضي، إذ إن هذا الاجتماع وضع العديد من العناوين الكبيرة لتحقيق هدف المصالحة وإصلاح منظمة التحرير، وحدد لذلك سقوفاً زمنية لا تتجاوز خمسة أسابيع، لكن أياً منها لم يتحقق حتى الآن، ويبدو أنه لن يتحقق، أو لم يكن مقدراً له أن يتحقق منذ البداية.

اليوم، وبعد القرار الأخير للسلطة، يمكن الاستنتاج بأن المصالحة، كالعادة، لم تكن خياراً حقيقياً، بل ورقة مساومة، تلجأ إليها السلطة في فترات التعثر التفاوضي. إذ إن السلطة عمدت إلى تحريك ملف المصالحة في فترات كانت تشهد فيها العملية التفاوضية جموداً، أو تعنتاً إسرائيلياً، ودائماً ما كان ينتهي هذا التحريك إلى لا شيء. ويبدو أن الأمر نفسه جرى حالياً، رغم أن التقديرات كانت تقول عكس ذلك في ظل التطورات غير المسبوقة التي شهدتها القضية الفلسطينية مع رئاسة ترامب. لكن قد تكون الأمور اختلفت اليوم بالنسبة إلى السلطة مع ترقب وصول بايدن إلى البيت الأبيض، فالأولوية بالنسبة لها جسّ نبض الإدارة الأميركية الجديدة، وليبقَ ملف المصالحة خياراً جانبياً.

محاكمات نورمبرغ ... القوة تحكم العدالة

فاطمة ياسين

عقدت، في العشرين من نوفمبر/ تشرين الثاني عام 1946 أولى جلسات محاكمات نورمبرغ الشهيرة، والتي خصصت لمجرمي الحرب العالمية الثانية الألمان. حوكم في الجلسات التي امتدت نحو عشرة أشهر، 24 متهماً ألمانياً، ممّن تسلموا مناصب عسكرية وسياسية مهمة مع هتلر. وجهت سلطات الادعاء العام، وكانت مؤلفةً من وفود من الدول المنتصرة في الحرب، اتهامات التآمر وارتكاب جرائم حرب، وجرائم ضد السلم وضد الإنسانية. وأصدرت المحكمة التي كان قضاتها أيضاً من الدول المنتصرة في الحرب، حكما على معظمهم بالإعدام، فيما برّأت ثلاثة فقط، وقد تمّت لاحقا تبرئة متهم منهم كان قد حُكم عليه بالإعدام ونفذّ فيه الحكم!

صحيحٌ أن الإرث الألماني العسكري كان ذا طبيعة توسعية وعدوانية، لكن نموذج نورمبورغ للعدالة الدولية التي تبنتها هيئة الأمم المتحدة، بجهود الدول المنتصرة، عبّر بوضوح عن ثقافة المنتصر، الذي أجبر المهزوم على توقيع صك الهزيمة، ثم ساقه إلى قاعة المحكمة، ومن ثم إلى منصة الإعدام. منع نظام القطبين الذي ترسّخ بعد نهاية الحرب العالمية الثانية نشوء نظام عدالة دولي قوي وفعال، مع وجود تنافر بين أفكار المعسكر الغربي والأفكار الشيوعية، وقد شهد العالم بالفعل في تلك الفترة جرائم دولية لا شك فيها، مثل التي حصلت في فيتنام وكوريا والتشيك، ومناطق أخرى، تم غض الطرف عنها للحفاظ على توازن نظام القطبين الذي لا يمكن اختراقه إلا بحربٍ عالميةٍ جديدة، كان العالم في غنى عن خوضها .. ومع انهيار الشيوعية، وتفكّك نظام الاتحاد السوفييتي، برزت القوة الأميركية المسيطرة، وسمح للنظام الحقوقي الدولي أن يعمل مغمِضا إحدى عينيه، متغاضيا عن جرائم ليس له حيلة تجاهها. وما عقد من محاكمات لمجرمي الحرب في رواندا وصربيا وأماكن أخرى كان نموذجا لمحاكمات المنتصر والمسيطر، حيث تم استبعاد كل الجهات التي موّلت الأسلحة وصدّرتها إلى مجرمي الحرب، واقتصرت الإدانة على شخصياتٍ بعينها اعتبرت رمزا لإدانة السلوك الإجرامي المباشر، من دون التطرّق إلى الظروف التي أدت إلى تمكين هذه الشخصيات من تنفيذ جرائمها.

عقلية استثناء القوي، وتحييده عن القوانين التي تنطبق على الجميع عداه، ما زالت سياسة دائمة، وبرنامجا عند كلا الحزبين في أميركا، الجمهوري والديمقراطي، وإنْ بنسبٍ متفاوتة. وقد وصف جون بولتون، مستشار الأمن القومي السابق في إدارة دونالد ترامب، عشية صدور قرار المحكمة الجنائية الدولية في إبريل/ نيسان العام 2019، القاضي برفض التحقيق في جرائم حرب أفغانستان، بأسعد ثاني يوم في حياته، أما اليوم السعيد الأول فكان حين أقنع إدارة الرئيس جورج بوش بالانسحاب من التوقيع على معاهدة روما التي أنشأت المحكمة الجنائية الدولية. يعكس هذا الموقف خصاما مستحكما بين العدالة الدولية والنظام الأميركي، وأميركا ما زالت متمسّكةً بروح المنتصر الذي يمتلك القانون وآلية تنفيذه، وتعتمد في تمرير هذه الفكرة على قوتها الهائلة التي تسقط أمامها أي سيادة لروح العدالة في العالم.

قدّمت «هيومن رايتس ووتش» ومنظمات أخرى استئنافا ضد قرار وقف التحقيقات في أفغانستان، وتمت الموافقة على الاستئناف. وهنا اتبعت أميركا أساليب جديدة بالممانعة، فقد أصدرت الولايات المتحدة أمرا بوقف منح تأشيرات دخول لموظفي المحكمة الدولية، وهدّد وزير الخارجية، مايك بومبيو، بأن الولايات المتحدة يمكن أن تذهب إلى أبعد من ذلك، بفرض عقوبات اقتصادية، إذا ما أخضعت المحكمة الدولية مواطنين أميركيين للتحقيق! تمارس أميركا عنفا سياسيا دوليا بالإبقاء على روح نورمبرغ، حيث يفرض المنتصر شروطه، وتتزعزع الثقة بالمحاكم الدولية التي تكون فعالة ضد دول وأشخاص، ومحجوبة عن آخرين، بحسب المصالح وأولويات القوي، ما يعني أن النظام الدولي، وعلى الرغم من مرور 74 عاما على افتتاح محاكمات مجرمي الحرب الألمان، ما زال يترنح تحت وطأة نتيجة تلك الحرب، وهو بحاجة لإعادة نظر جذرية بقوانين تطبيق هذه العدالة وأساليبه.

ما فعلته فرنسا بالأمم المتحدة

عائشة البصري

عاد الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، ينتقد الأمم المتحدة، لكنّه هذه المرّة خص مجلس الأمن، ففي مقابلة أجراها، أخيرا، مع موقع «لوغران كونتينان» الفرنسي، صرّح إن «مجلس الأمن الدولي لم يعد ينتج حلولاً مفيدة اليوم». ولم يسبق لرئيس فرنسي أن عاتب المنظمة الأممية بهذه الحدّة، وكان ماكرون، قبل شهرين، قد وصفها بأنها غارقة في «حال فوضى، على غرار عالمنا اليوم». وعاب عليها عجزها عن فرض عقوباتٍ على الدول التي انتهكت الخطوط الحمراء، وارتكبت جرائم «حرب الضمّ واستخدام الأسلحة الكيميائية والاعتقال الجماعي»، في تلميح واضح إلى روسيا وسورية وتركيا.

يحاضرنا الرئيس الفرنسي، بين الفينة والأخرى، عن «إخفاقات» الأمم المتحدة، وكأنه لا يرأس بلادا ساهمت، إلى حد كبير، في فشل المنظمة، ونشرت الدمار والفوضى من سواحل ليبيا إلى رمال مالي والنيجر ونيجيريا. أما عن فوائد مجلس الأمن، فكانت فرنسا، وما زالت، أكبر مستفيد منه. ولولا إصرار رئيس الوزراء البريطاني من 1940 إلى 1946، ونستون تشرشل، لما ولجت باريس دائرة الخمسة الكبار وتربعت على مقعد دائم بمجلس الأمن وتمتعت بحق النقض (الفيتو). وفي انتقادات ماكرون من المغالطة والجحود ما يضطرنا للعودة إلى تاريخ نشأة المنظمة الأممية التي لم يكن فيه لفرنسا محلّ من الإعراب.

تدين الأمم المتحدة بوجودها للرئيس الأميركي، فرانكلين روزفلت، الذي بلور مشروعها حول فكرة «رجال الشرطة الأربعة» في 1943، وكان يعني بهم الحلفاء الرئيسيين في الحرب العالمية الثانية، أميركا وبريطانيا والاتحاد السوفييتي والصين. ووفقًا لتلك الأطروحة، ارتأى أن تتولى هذه القوى مسؤولية الحفاظ على النظام والأمن في «مناطق نفوذ» كل واحدة منها، واقترح نزع سلاح كل الدول، ما عدا التي يمثلها الحلفاء المنتصرون. ونظرا لخضوع نظام فيشي الفرنسي لألمانيا النازية بين 1940 و1944، وزجّه 75 ألف يهودي في معسكرات الإبادة، لم يكن الرئيس الأميركي ونظيره السوفييتي، جوزيف ستالين، يعتبران فرنسا دولة منتصرة، بل كان روزفلت يعتزم نزع سلاحها وجعل مصيرها مشابها لألمانيا. وبناءً على ذلك، لم تكن فرنسا ضمن الدول الـ 26 التي وقعت في 1942 على إعلان واشنطن المؤسّس لمشروع المنظمة الدولية. حرص الحلفاء على استبعادها من المفاوضات اللاحقة، ولم يتم قبولها طرفا مفاوضا في مؤتمر دومبارتون أوكس في 1944، أو في مؤتمر يالطا الذي انعقد السنة التالية، واجتمع فيه روزفلت وتشرشل وستالين، واتفقوا على تقاسم مناطق النفوذ في عالم ما بعد الحرب، ووضعوا خريطة لدور الشرطي المنوط بكل واحد منهم داخل منظمة الأمم المتحدة. وفي المؤتمر، نجح تشرشل في فرض فرنسا شرطيا خامسا في مجلس الأمن. كان ثعلب السياسة البريطانية حريصا على إعادة بناء فرنسا لتصبح دولة قوية في قلب أوروبا، تقي بلاده شر الاتحاد السوفييتي في المستقبل. تنازل روزفلت، وقَبل فرنسا في مجلس الكبار، وعزف عن فكرة نزع سلاح بقية دول العالم. تبلور مشروع الأمم المتحدة وتغيّر، ولكن الهدف الأساس ظل الحفاظ على المصالح الإمبريالية للدول العظمى في مناطق نفوذها.

على مدى الـ 75 سنة الماضية، سخّر الخمسة الكبار مجلس الأمن، وباقي أجهزة المنظمة الدولية ووكالاتها، لخدمة مصالحهم قبل كل شيء. ومن أكثر الأخطاء شيوعا في العالم اعتبار أميركا أكثر الدول استغلالاً لمجلس الأمن الدولي، في حين أن فرنسا تفوّقت عليها في استصدار قرارات المجلس التي شرعنت حروبها النيوكولونيالية في أفريقيا، فإن كان مجلس الأمن قد أجاز استخدام القوة العسكرية من تحالفاتٍ قادتها أميركا أربع مرات (في كوريا والعراق والصومال وهايتي)، فإنه منح فرنسا الضوء الأخضر للتدخل العسكري في رواندا، وليبيا، ومالي، وساحل العاج، وأفريقيا الوسطى، والكونغو الديمقراطية.

زاد نفوذ فرنسا في الأمم المتحدة مع سطوتها على إدارة عمليات حفظ السلام بحلول العام 1997، وتوالي خمسة مسؤولين فرنسيين على رئاسة هذه العمليات، على الرغم من محاولة الأمين العام، أنطونيو غوتيريس، كسر احتكار فرنسا منصبا يفترض أن تتنافس عليه كل الدول الأعضاء. وعلى مدى الـ 23 سنة الماضية، سخّرت فرنسا موارد هذه الإدارة المادية والبشرية لخدمة عقيدتها العسكرية التي تقوم على ضرورة اللجوء إلى مجلس الأمن الدولي لشرعنة عملياتها العسكرية، واستخدام عمليات حفظ السلام إحدى الأدوات لتعزيز موقعها دوليا. ولم يكن عدد عمليات حفظ السلام الأممية في أفريقيا في 1997 يتجاوز ثلاث بعثات، تنتشر في ليبيريا وأنغولا و«الصحراء الغربية». ولكن بعد ترؤس فرنسا الإدارة المشرفة على هذه العمليات أنشأت، بتفويضٍ من مجلس الأمن، أربع بعثات جديدة وضخمة في مالي، والكونغو الديمقراطية، وساحل العاج، وأفريقيا الوسطى، تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي يجيز استعمال القوة. وانتشرت بعثات السلام بلا سلام، مباشرةً بعد التدخل العسكري الفرنسي الذي عقّد الوضع في هذه البلدان أو زاده تعقيدا.

نسف هذا الجيل من العمليات الأممية المبادئ الثلاثة التي كان يقوم عليها حفظ السلام التقليدي من ضرورة موافقة الأطراف، وضمان عدم التحيز، وعدم استخدام القوة إلا من أجل الدفاع عن النفس. تحوّلت القبعات الزرق الأممية إلى قواتٍ مقاتلة، ليس لحماية المدنيين، وإنما لحماية مصالح فرنسا قبل كل شيء، ففي ساحل العاج، قاتلت قوات حفظ السلام إلى جانب الجنود الفرنسيين، بعد أن رفض الرئيس المنتهية ولايته، لوران غباغبو، نتائج انتخابات 2011، وقصفت القصر الجمهوري بمروحياتها البيضاء، إلى أن اعتقلت فرنسا غباغبو وسلمته لمرشحها المفضل، الحسن واتارا، بيدٍ، وسلمته السلطة باليد الأخرى. بتفويضٍ أممي وجنود أمميين، قادت باريس انقلابا باسم حماية المدنيين والدفاع عن الديمقراطية، وما زال واتارا تحت حمايتها يحكم عنوة، بعد أن انتهك دستور بلاده الذي يمنع ممارسة أكثر من عهدتين رئاسيتين. وفي جمهورية الكونغو، حاربت قوات حفظ السلام جماعات حركة إم 23 المتمرّدة في 2013، مستخدمة مدافع الهاون وطائرات الهليكوبتر ومروحيات هجومية ودبابات قتالية ونيران المدفعية، ثم عزّزت حربها باستعمال طائرات بدون طيار لأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة. وهذا كله دفاعا عن نظام الرئيس جوزيف كابيلا، الذي كان يتيح لفرنسا، ولرجال الشرطة الأربعة الآخرين، استغلال كل موارد البلاد من حجر الألماس، وذهب، ونفط، ويورانيوم، وكوبالت، ويسهّل عمل شركاتهم العملاقة في البلاد.

> حماية المدنيين آخر هموم المسؤولين الفرنسيين الذين حرّكهم حرصهم على نفط ليبيا، وبيع أسلحة الدمار، واحتكار موارد الصحراء الكبرى

> شاءت سخرية القدر أن يتحول الشرطي الخامس غير المرغوب فيه إلى أول شرطي في مجلس الأمن

لم يتذكّر ماكرون الذي يتحدث عن الفوضى أن بلاده كانت أول من قصف ليبيا وزعزع استقرارها ونشر الفوضى في جزء كبير من أفريقيا، بعد أن نجحت في استصدار قرار مجلس الأمن 1973 الذي فسح المجال أمام التدخل العسكري الأجنبي. حققت باريس أهدافها بعد مقتل معمّر القذافي، وتسليح جهاديين حوّلوا مشروع انتفاضة ديمقراطية إلى حرب أهلية، ثم عاد مئات المقاتلين الطوارق بأسلحتهم إلى إقليم أزواد في شمال مالي، وقادوا هناك تمرّدا ضد الجيش النظامي. صوّرت باريس الاقتتال إرهابا، وأقنعت مجلس الأمن بضرورة وقف زحف الجماعات الإرهابية. وكعادتها شنّت قواتها الخاصة حربا سريعة، أسمتها عملية «القط المتوحش» في 2013، ثم انسحبت بعد 22 يوما، وسلّمت مشعل الحرب ضد الإرهاب للقبعات الزرق الذين يدفعون ثمنها بحياتهم، ويؤدي كلفتها دافعو الضرائب عبر العالم.

حماية المدنيين آخر هموم المسؤولين الفرنسيين الذين حرّكهم حرصهم على نفط ليبيا، وبيع أسلحة الدمار، واحتكار موارد الصحراء الكبرى من ذهب ويورانيوم ونفط تحصل عليها باريس بأبخس الأثمان، وتوفير المواد الخام لتطوير الطاقة النووية التي تعتمد عليها فرنسا، فضلا عن الدفاع عن هيمنة «توتال» و«أريفا»، وغيرهما من الشركات الفرنسية العملاقة في المنطقة.

.. يواصل بلد الأنوار سياساته الاستعمارية في أفريقيا تحت راية الأمم المتحدة، ويحاضرنا ماكرون عن الحريات والحقوق، وما زالت بلاده تُرغم 15 دولة أفريقية، تنتمي لمنطقة الفرنك الأفريقي، على إيداع 50% من احتياطها النقدي لدى الخزانة الفرنسية كضمان لعملتها، من دون أن تستفيد هذه الدول من الفوائد العائدة من هذه الأصول التي تستفرد بها فرنسا. والأسوأ أن دولة حقوق الإنسان تفرض على هذه الدول قروضا بالفائدة، إن رغبت في الاقتراض من احتياطاتها المودعة رغما عنها في باريس. ولا تسمح أيضا لهذه الدول التي توهم نفسها بأنها مستقلة بتحويل الفرنك إلا إلى اليورو فقط، وبدون تحديد الكمية التي يمكن تحويلها دوريا. هذا جزء من ممارساتٍ لا إنسانية ما تزال تقوم بها فرنسا المتحضرة، على الرغم من إعلان ماكرون عن التخلّي عن الفرنك الاستعماري، ونشأة عُملة بديلة تسمى «إيكو» لم تُفعّل بعد.

لقد شاءت سخرية القدر أن يتحول الشرطي الخامس غير المرغوب فيه إلى أول شرطي في مجلس الأمن. ولعل أفضل جواب لنفاق ماكرون وجحوده ما جنته بلاده من الأمم المتحدة رضوخه لطلب ألمانيا، أن تتخلى فرنسا عن مقعدها الدائم بمجلس الأمن لمصلحة الاتحاد الأوروبي.

(كاتبة مغربية)

مصر والتطبيع... من العزلة إلى مخاطر الحصار

عصام شعبان

دخل التطبيع العربي الإسرائيلي مرحلة جديدة، مع هرولة الإمارات والبحرين إلى تل أبيب. ولا مبالغة أن اعتُبرت الاتفاقات المعلنة أخيرا نقطة زمنية فاصلة، ومؤشرا على إمكانات تغير التحالفات وموازين القوة في الشرق الأوسط. تعقد الإمارات اتفاق سلام مع دولةٍ لا يجمعها معها حدود، ولم تدخل معها في حرب. ويشير الاتفاق، بصيغته الحالية، إلى تعاون أقرب إلى تحالف، حتى إن بعضهم نتاج تنوع جوانبه وشمولها، وتكثيف حالة الاحتفاء تساءل، بشكل ساخر، متى سيتم إعلان الوحدة الكونفيدرالية بين البلدين؟

لا يخلو الاتفاق من محاولاتٍ بائسة للتبرير، منها أن إسرائيل ودول الخليج عمليا في مواجهة إيران. ويحاول هذا المنطق الفاسد استرضاء دول مجلس التعاون من جانب، وتشجيعها على التطبيع، وتضخيم المخاوف من خطر إيران على جانب آخر. كما يبرّر الاتفاق بأن ثلاث دول سبق أن عقدت اتفاقات مماثلة. والمقارنة هنا خادعة، لأن تلك الدول دخلت في صراع عسكري، واحتلت أراضيها، ولم تستهدف من اتفاقاتٍ عقدت تحالفا مع إسرائيل كالذي يتم تسويقه إماراتيا. وحتى اتفاقية كامب ديفيد مع مصر تعتبر سلاما رسميا وباردا، لم يوثر، على الرغم من قدمه، في وجدان الشعب المصري، الرافض أغلبه التطبيع، بل يقف في مقدمة الشعوب التي ترى إسرائيل العدو، والمهدّد الأخطر للمنطقة. أما زجّ القضية الفلسطينية وربط وقف الاستيطان (خطة الضم التي أعلنتها إسرائيل) بالتطبيع محض أكاذيب سبقت الاتفاق، ومهّدت له. وقد كتب سفير الإمارات في واشنطن، يوسف العتيبة، افتتاحية في صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية، أعلن فيها استعداد بلده «التطبيع مقابل وقف الاستيطان»، وهذا تكذبه أخبار استمرار الاستيطان، بعد توقيع الاتفاق في سبتمبر/ أيلول الماضي. عدا عن شواهد تاريخية مثلت فيها المستوطنات قضية أساسية تضمن توسع إسرائيل، وهي إحدى ركائز السياسة الإسرائيلية بجانب الحفاظ على حدود تضمن أمنها، والسيطرة على القدس.

وقد شهدت هذه الملفات تعثرا في كل مفاوضات السلام سابقا، ومنها مباحثات كامب ديفيد، حيث كان رئيس حكومة إسرائيل في حينه، بيغن، يرفض تفكيك مستوطنات سيناء وقطاع غزة والضفة الغربية، وحاول الرئيس الأميركي كارتر (حسب شهادته في كتاب فلسطين سلام لا تفرقة عنصرية، ترجمة عادل بشري) الوصول إلى حلول عبر الحوار مع الرئيس المصري، أنور السادات، وأطراف عربية «غير متشدّدة» على عكس ما تعلنه رسميا. وكُشف حديثا (2014) عن رسائل أميركية تفيد بقيام أطراف بجولات حوار في هذا الشأن، بعد سنوات من المفاوضات أخلت بموجبها إسرائيل، في إبريل/ نيسان 1982، كامل مستوطناتها من سيناء. وفي 1989 حرّرت طابا التي كانت تتمسّك بها إسرائيل، طمعا في توسيع نفوذها على البحر الأحمر بجانب ميناء إيلات، لدعم قدرتها اقتصاديا وعسكريا، وربما المناورة مستقبلا إذا اقتضى الأمر، وهذا يؤشر إلى أهمية المستوطنات والنفوذ البحري لإسرائيل، كما تعد الممرّات البحرية هدفا استراتيجيا لها، ليس لطبيعة إسرائيل العسكرية وحسب، ولكن أيضا لأهمية المنافذ البحرية اقتصاديا.

كان رد الفعل العربي على الغزو الإسرائيلي للبنان ضعيفا، عقدت القمة الـ15 لجامعة الدول العربية (سبتمبر/ أيلول 1982) بمشاركة 19 دولة، وغابت عنها مصر وليبيا. طرحت السعودية مشروعا للسلام، عدّه بعضهم اعترافا ضمنيا بإسرائيل مقابل التسوية، بينما ظلت مصر في عزلتها عن القضايا العربية والقضية الفلسطينية، ولم تنقطع هذه العزلة إلا مع لقاء الزعيم الفلسطيني، ياسر عرفات، مع الرئيس حسني مبارك في القاهرة (ديسمبر/ كانون الأول 1983). ويرجع بعضهم سبب اللقاء إلى إحساس عرفات بأن الاصطفافات والخلافات العربية ليست في صالح فلسطين. كما سبق ذلك لقاء مبارك ورئيسة الوزراء البريطانية، تاتشر (فبراير/ شباط 1983) بعد الغزو الإسرائيلي للبنان بثمانية أشهر. وتناول مبارك، حسب وثائق بريطانية نشرت أخيرا، نقاشات حول تسوية شاملة للقضية الفلسطينية تشمل دولة منزوعة السلاح، وعدم ترحيل الفلسطينيين من لبنان. وإتمام حكم ذاتي في غزة والضفة.

ومع التسليم بأن اتفاقية كامب ديفيد عزلت مصر عن محيطها العربي، لكن ذلك لم يضرّها وحدها، بل أضعف فرص تشكل موقف مساند للقضية الفلسطينية. ويظهر في السياق التاريخي أن كل مرحلةٍ من توتر العلاقات العربية وتصاعد الخلافات، والعجز عن الوصول إلى حد أدنى من التوافق، تشكل فرصة لإسرائيل، وتنشئ أرضية لتوسعها، وبالتالي فرض أجندتها في المنطقة، بتسهيل جذب أطراف عربية إلى إقامة علاقات معها، تستغل فيها أحيانا الخلافات العربية، بدايةً من عزل مصر، ثم اجتياح لبنان، ومحادثات مدريد التي تلت غزو العراق الكويت 1990، وصولا إلى توقيع اتفاقية إعلان المبادئ بين منظمة التحرير وإسرائيل، المعروفة باتفاقية أوسلو (سبتمبر/ أيلول 1993).

وأخيرا، شكلت سياسة المحاور العربية التي تكونت مع الثورات العربية، وحتى إعلان التحالف الرباعي (مصر والإمارات والسعودية والبحرين) فرصةً وإطارا لموجة التطبيع الجديدة. ويستطيع المتتبع قياس محطات التطبيع العربي ومؤشّرات تمدّده مع الأزمات العربية، وربما تكون المرحلة الحالية، وهي أضعف حلقات العمل العربي، الأخيرة التي تستوعب ما تبقى من دول لم تعلن أو تقم علاقات تطبيع عبر معاهدات واتفاقات رسمية. وتحمل موجة التطبيع الجديدة احتمالات مخاطر متنوعة على مصر، ويساهم الاتفاق الإماراتي الإسرائيلي في حصارها جغرافيا على طول ساحل البحر الأحمر من شماله إلى جنوبه، ويحمل تهديداتٍ أمنية، ويُضعف قدرات مصر الدفاعية. بالإضافة إلى نتائج اقتصادية سلبية، ويزيد من التحدّيات الاقتصادية والعسكرية، ويحمل أعباء جديدة.

وقد حققت الإمارات خلال حربها على اليمن نفوذا لها جنوب البحر الأحمر، عدا عن تكثيف وجودها في منطقة القرن الأفريقي، وهي منطقةٌ تمثل أهمية استراتيجية للأمن القومي المصري، بالإضافة إلى تأثيرها في ملف مياه النيل. وفي السياق مخاطر متعدّدة، منها ما نشر في وسائل إعلام إسرائيلية وأميركية، عن عزم الإمارات التعاون مع إسرائيل لإنشاء مرافق استخباراتية مشتركة في جزيرة سقطرى اليمنية، لمراقبة خليج عدن وبحر العرب وباب المندب. وقد زار ضباط إسرائيليون المنطقة لإنشاء محطة مماثلة لتلك القائمة في جنوب أسمرة، بغرض مراقبة جنوب البحر الأحمر. والإشارة هنا إلى مواجهة الطرفين (الإماراتي والإسرائيلي) نفوذ إيران، لكن هذا لا ينفي خطر هذه الأنشطة التي تحدّ من إمكانات الدفاع والهجوم، فضلا عن الحد من إمكانات مستقبلية لأنشطة ملاحية واقتصادية في المنطقة. وتظهر أنشطة الإمارات في دول القرن الأفريقي ميلها إلى التحكم في الموانئ. وإذ أُخذ في الاعتبار اتفاق التطبيع الإماراتي مع إسرائيل، في جوانبه المتعددة، فإن من الوارد أن تكون السيطرة على الموانئ مشتركة بين الجانبين، خصوصا أن إسرائيل تهتم بملف النقل الجوي والبحري. وقد كان ضمن مقدّمات التفاهم السوداني الإسرائيلي، تمهيدا للتطبيع، طلب إسرائيل السماح بتحليق طيرانها فوق أجواء السودان، بغرض اختصار مدة الرحلات.

> يساهم الاتفاق الإماراتي الإسرائيلي في حصار مصر جغرافياً على طول ساحل البحر الأحمر

> الحيز الذي لا تستطيع إسرائيل السيطرة عليه جغرافياً، تسعى إلى بسط نفوذها عليه عبر وسطاء

أما منافذ البحر الأحمر شمالا، وبعد فشلها في الاستيلاء على طابا، سعت إسرائيل إلى تحرير حركتها. ومثّل اتفاق ترسيم الحدود بين مصر والسعودية طريقا إلى ذلك، حيث استطاعت إسرائيل، بعد فقد مصر جزيرتي تيران وصنافير، الاستخدام الأمثل لميناء إيلات. وبذلك تكون قد نفذت شمالا وجنوب البحر الأحمر، ومهّدت الطريق لمشروعات عديدة، وفرتها إمكانات الملاحة البحرية. وحسب ما أعلن عنه أخيرا، فإنها تستعد لنقل الغاز إلى أوروبا عبر ميناء إيلات، هو ما سيؤثر بلا شك على عوائد قناة السويس (5,9 مليارات دولار في عام 2018/2019)، ويحد من وظيفة تفريعة قناة السويس التي كان أحد أهدافها حينها قطع هذا الخيار. ويعمّق الوجود الإسرائيلي بحريا إمكانات إسرائيل عسكريا، ما يمثل ضغطا على مهام الدفاع أيضا. وتضاف إلى احتمالات المخاطر إمكانية أن تنفذ شركات إماراتية مشروعاتٍ بتعاون إسرائيلي داخل سيناء، والتي تحتل في العقلية الصهيونية مكانة دينية ثقافية وتاريخية هامة، وضحت خلال احتلالها وترويج بعض المزارات فيها بوصفها أرضا إسرائيلية مقدّسة.

لم تتغير هذه الذهنية، وليس أدل على ذلك تحليل مدلولات مسمّى الاتفاق «أبراهام» ثقافيا وتاريخيا، وما يمثله من روايةٍ توراتيةٍ، يتم بها ترويج الميل التوسعي لإسرائيل، وفقا للتوراة «فِي ذلِكَ الْيَوْمِ قَطَعَ الرَّبُّ مَعَ أَبْرَامَ مِيثَاقًا قَائِلًا: لِنَسْلِكَ أُعْطِي هذِهِ الأَرْضَ، مِنْ نَهْرِ مِصْرَ إِلَى النَّهْرِ الْكَبِيرِ، نَهْرِ الْفُرَاتِ» (سفر التكوين). حتى لو أن ذلك اعتبر محض دعاية، وأن إسرائيل دولة علمانية، فإن الأطماع الصهيونية لا تتوقف على حدود فلسطين، والحيز الذي لا تستطيع إسرائيل السيطرة عليه جغرافيا، تسعى إلى بسط نفوذها عليه عبر وسطاء، لأن الميل التوسعي لإسرائيل ما زال قائما، وكل سنوات التطبيع والتفاوض أكّدت ذلك ولم تنهِه.

يتبقى أن الاتفاق سيؤثر في صورة مصر، والتي كانت تسوّق بوصفها راعي جهود السلام في المنطقة، والدولة الأكبر والأكثر تأثيرا، والأقرب تفاهما مع الولايات المتحدة في صياغة سياسات المنطقة هي والسعودية، بينما الآن تتوسع الإمارات على حساب الدولتين، وتقدم نفسها قائدة للمنطقة. وهذا ربما ما يؤشر إلى احتمالات تراجع علاقات الإمارات مع السعودية، والذي بدأت بوادره في عدة ملفات، منها الحرب في اليمن، وخفوت الترحيب المصري بالاتفاق.

(كاتب مصري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ◻ مدير التحرير **ارنست خوري** ◻ المدير الفني **إميل منعم** ◻ سكرتير التحرير **حكيم عنكر** ◻ السياسة **جمانة فرحات** ◻ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ◻ الثقافة **نجوان درويش** ◻ منوعات **ليال حداد** ◻ الرأي **معن البياري** ◻ المجتمع **يوسف حاج علي** ◻ الرياضة **نبيل التليلي** ◻ تحقيقات **محمد عزام** ◻ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
◻ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
◻ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
◻ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
◻ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
◻ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
◻ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads